

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول آسيا الوسطى

(الواقع و المستقبل)

المدرس الدكتور : سليم كاطع علي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد - العراق

ملخص :

القوى الاقليمية التي لها مصالح في هذه المنطقة ايضا. وعليه فصعود هذه المنطقة في البيئة الدولية أدى الى تغيرات جيوبوليتيكية مهمة تخطت الحدود الجغرافية للجمهوريات الاسلامية الى مجمل المنطقة الممتدة من البلقان الى الصين بما فيها منطقة القوقاز، الأمر الذي ادى بالولايات المتحدة الى سعيها لجعل منطقة آسيا الوسطى نقطة ارتكاز محورية في التأثير على التفاعلات السياسية والاقتصادية والامنية للقوى الاخرى.

إحتلت دول آسيا الوسطى أهمية متزايدة في إجندة السياسة الخارجية الأمريكية، ولعل تلك الاهمية متأية من موقعها الجيوسياسي الذي يسمح للولايات المتحدة التحكم في الديناميات الاقليمية للقوى الصاعدة في اوراسيا، فضلا عن امكاناتها الاقتصادية ولاسيما النفط والغاز. فمنطقة اسيا الوسطى هي منطقة تتنافس فيها كثير من القوى العالمية والاقليمية، إذ لا يقتصر التنافس فيها على القوى العالمية وانما هناك كثير من

The American Foreign Policy towards the states of Central Asia (reality and future)

Abstract:

Central Asian States occupied increasingly important in u.s. foreign policy agenda, perhaps the importance derived from the geopolitical location allowing the United States territorial dynamics control for rising powers in Eurasia, as well as economic potential, especially oil and gas. Central Asia, a region where many competing global and regional forces not only compete on world powers but there are many regional powers

with interests in this area too. Thus, the rise of this region in the international environment has led to an important geopolitical changes transcended geographical boundaries of Islamic republics to the entire region extending from the Balkans to China including the Caucasus, which led the United States to seek to make Central Asia a central fulcrum to influence political, economic and security reactions to other powers.

المقدمة :

حظيت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن باهتمام كبير، لا بسبب قدراتها العسكرية والإقتصادية فحسب، بل لطبيعة تعاملها أيضا مع الأحداث في الساحة الدولية - سواء بشكل مباشر أو غير مباشر- اذ شهدت العلاقات الدولية بعد "إنهاء" الحرب الباردة تحولات جذرية، كانت تصب بمجملها في ريادة الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها على الشؤون الدولية، على نحو غير مسبوق في عالم توازنات القوى.

وقد حظيت منطقة آسيا الوسطى بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وإستقلال تلك الجمهوريات بإهتمام خاص من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أثبتت الأحداث الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها هذه المنطقة برمتها، وذلك بسبب المكانة التي تتمتع بها على المستويين الإقليمي والدولي، سواء بفعل موقعها الجغرافي المهم، أو لإمتلاكها لأهم موارد الطاقة من النفط والغاز في عالم اليوم، مما جعل منها محورا مهما من محاور الصراع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية.

ونظرا لتلك الأهمية فقد إتجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو توطيد علاقاتها مع دول آسيا الوسطى المستقلة بكافة جوانبها السياسية والإقتصادية والعسكرية بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وتراجع دوره في السياسة الدولية، وهو ما أدى وضع هذه الدول في صلب اهتمامات مجال المصالح الحيوية، من أجل فرض السيطرة الجيوسياسية والتحكم في الجغرافيا السياسية للطاقة التي تزخر بها هذه المنطقة، للحيلولة دون سيطرة القوى الدولية الأخرى على هذا الفضاء الاستراتيجي، ولمعالجة هذا المنظور يمكن طرح الإشكالية التالية والمتمثلة في التساؤل التالي:

هل دخول دول آسيا الوسطى في صلب اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية سيمكنها من فرض السيطرة الجيو-سياسية عليها، بهدف التحكم في إمكانات الطاقة التي تزخر بها حاضرا ومستقبلا؟

فرضية الدراسة: ولإعطاء حل أولي لهذه الاشكالية، تم تبني فرضية للبحث مؤداها: إن واقع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول آسيا الوسطى هو محصلة لتطور معقد أفرزته أوضاع وتفاعلات إقليمية ودولية، إستدعت اعتماد مزيج من الموائمة والإنغماس في آسيا الوسطى، إستجابة للتحولات الدولية التي شهدتها العالم في مطلع التسعينيات من القرن الماضي بهدف فرض الهيمنة الأمريكية عليها.

ومن اجل معالجة الموضوع وإظهار أهمية منطقة آسيا الوسطى من الناحية الجيوستراتيجية والإقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وطبيعة السياسات والإستراتيجيات التي إتبعها تجاه المنطقة في الوقت الحاضر، فقد تم الاعتماد على المباحث الثلاثة التالية:

- المبحث الاول: الأهمية الجيوستراتيجية لدول آسيا الوسطى.
- المبحث الثاني: أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول آسيا الوسطى.
- المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول آسيا الوسطى.

المبحث الاول : الأهمية الجيوستراتيجية لدول آسيا الوسطى

لقد أدت التطورات التي شهدتها السياسة الدولية – وبالأخص في الوقت الحاضر - الى دفع العديد من الدول للإهتمام بمنطقة آسيا الوسطى، في محاولة منها لسد الفراغ الإستراتيجي الذي

خلفه تفكك الإتحاد السوفيتي، والتي كانت في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد جاء هذا الإندفاع بفعل مجموعة من العناصر الجيو-بوليتيكية والإقتصادية التي تتمتع بها دول آسيا الوسطى، التي من أبرزها أبرز تلك العناصر التي ميزت المنطقة عن غيرها من المناطق الأخرى: وكما يلي:

1. المكانة الجيو-بوليتيكية

تتمتع منطقة آسيا الوسطى بأهمية كبيرة، نظرا لكونها تشكل حلقة الوصل بين قارتي أوروبا وآسيا، كما تُعد بمثابة الجسر الذي يربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب.

عُرفت منطقة آسيا الوسطى حتى بداية القرن العشرين بإسم (ترانسا وكسانيا)، وهي ترجمة لاتينية للإسم الذي أطلقه العرب عليها عندما فتحوا تلك المنطقة في القرن الهجري الأول، وهو "بلاد ما وراء النهر"⁽¹⁾.

وقد ذهبت الموسوعة البريطانية الى تحديد منطقة آسيا الوسطى بأنها الأرض التي تحدها من الشمال سيبيريا في روسيا (الإتحاد السوفيتي - سابقا)، ومن الجنوب إيران وباكستان وبنغلادش والهند، وتتفق أغلب المصادر على أن مساحة هذه المنطقة تتحدد بخمس جمهوريات وهي (كازاخستان، تركمانستان، أوزبكستان، قيرغيزستان، وطاجيكستان)، بالإضافة إقليم إقليم سينغيانغ الصيني. وتبلغ المساحة الإجمالية لجمهورياتها الخمس 3995800 كم²، وعدد سكانها يقارب 65. 55 مليون نسمة. كما يوضح ذلك الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) : عدد السكان في دول آسيا الوسطى للمدة (2010. 2014)

الدولة / السنة	2010	2011	2012	2013	2014
كازاخستان	15,399,437	15,753,460	17,304,513	17,522,010	17,736,896
اوزبكستان	27,606,007	27,794,296	28,128,600	28,394,180	28,661,637
تركمستان	4,884,887	5,176,502	4,997,503	5,054,828	5,113,040
طاجيكستان	7,349,145	7,074,845	7,627,200	7,768,385	7,910,041
قيرغيزستان	5,431,747	5,550,239	5,587,443	5,496,737	5,548,042
المجموع	60,671,223	61,349,342	63,645,259	64,236,140	64,969,656

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مصادر أخرى^(*):

وتمثل دول آسيا الوسطى الخمس كتلة إقليمية متجاورة، ويوضح الجدول رقم (2) بعض المعلومات عن هذه الدول.

جدول رقم (2): معلومات عن دول آسيا الوسطى

إسم الدولة	العاصمة	المساحة	اللغة	العملة	الديانة	معدل الدخل السنوي
أوزبكستان	طشقند	447,400 كم ²	الأوزبكية	سوم	إسلام + أرثوذكس شرقيين	\$ 4,705
طاجيكستان	دوشانبه	143,100 كم ²	الطاجيكية + الروسية	سوموني	إسلام + أرثوذكس روس	\$ 2,320
تركمانستان	عشق آباد	488,100 كم ²	التركمانية + الروسية	مانات	إسلام + أرثوذكس شرقيين	\$12,460
كازاخستان	إستانه	717,300 كم ²	الكازاخية + الروسية	تنج	إسلام + أرثوذكس روس	\$ 21,506
قيرغيزستان	بشكيك	198,500 كم ²	القيرغيزية + الروسية	سوم	إسلام + أرثوذكس روس	\$ 2,847

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مصادر أخرى (*).

ولا بد من الإشارة الى ان الاحصائيات المتعلقة بالسكان والتي لا تتجاوز 65 مليون نسمة، موزعة بين جمهوريات آسيا الوسطى^(*)، ترتب عليه بالنتيجة ضعف نسبة السكان في هذه الجمهوريات، مقارنة بالدول المجاورة في الاقليم، فضلا عن ان طبيعة الخصائص الديمغرافية في هذه الجمهوريات تجعلها كفسيفساء عرقية بالغة التعقيد والتركيب تختلط فيها القوميات والإثنيات وتتداخل بشكل كبير وينسب متفاوتة، كما يوضح ذلك الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) : التركيبة العرقية في دول آسيا الوسطى

الدولة	التركيبة العرقية
كازاخستان	كازاخ 51%، روس 32%، اوكران 5%، المان 2%، تثار 2%، اوزبك 2%
قيرغيزستان	قيرغيز 56%، روس 17%، اوزبك 13%، اوكران 3%
طاجيكستان	طاجيك 67%، اوزبك 25%، روس 2%، تثار 2%
تركمنستان	تركمان 77%، اوزبك 9%، روس 7%، كازاخ 2%
أوزبكستان	اوزبك 73%، روس 6%، طاجيك 5%، كازاخ 4%، كاراكالبك 2%، تثار 2%، كوري 1%، اوكران 1%.

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على (*):

وعليه، فقد أضحت هذه الدول تتمتع بمكانة إستراتيجية مهمة، بسبب قربها من مواقع مؤثرة في آسيا، إذ تتصارع فيها القوى الإقليمية والدولية كأفغانستان، إلى جانب إقترابها من منطقة الخليج العربي، فضلا عن التنافس التقليدي القديم بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، على بسط هيمنة كل منهم على منطقة آسيا الوسطى.

وفي ضوء تلك الأهمية، فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية هذه المنطقة، كونها تحقق لها مكاسب جيو-بوليتيكية، لم تكن تتحقق لو أتخذت مبدأ عدم الأنغماس في هذه المنطقة وتركها، وهكذا أدرك صانع القرار السياسي الخارجي الأمريكي - منذ مدة ليست بالقصيرة أهمية ذلك الموقع الذي يفرض عليها أن تحدد إستراتيجياتها ومصالحها الحيوية فيها، بهدف الحيلولة دون فرض أية قوة منفردة سيطرتها على هذا المجال الجيوبولتيكي، كروسيا والصين وإيران التي تقع بالقرب منه.

2. الأهمية الاقتصادية

تُعد منطقة آسيا الوسطى ذات أهمية متميزة بسبب إمتلاكها لمصادر متنوعة من الموارد الاقتصادية الإستراتيجية كالنفط والغاز والفحم واليورانيوم والذهب على سبيل المثال، حيث تشير التقارير إلى أن أوزبكستان تعتبر الدول الغنية بالمصادر الطبيعية، إذ تمتلك 30,8% من النفط و40% من الغاز الطبيعي و55% من الفحم في منطقة آسيا الوسطى.

كما تُعد أوزبكستان خامس أكبر منتج للمحاصيل الاستراتيجية في العالم، ولاسيما القطن والحبوب، وثاني مصدر له في العالم بعد الولايات المتحدة، أما تركمانستان فتقدر الإحتياطيات النفطية المؤكدة فيها بنحو 1,4 مليار برميل (أو ما يعادل 2,1 من إحتياطي الإتحاد السوفيتي السابق).

أما كازاخستان فتمتلك أكبر إحتياطي مؤكد للنفط بكمية تتراوح بين 30.10 مليار برميل، ويبلغ إنتاجها 1,2 مليون برميل يوميا، أما قيرغيزستان فقد وصل إنتاجها من النفط حوالي 200 ألف برميل يوميا.

أما طاجكستان فإضافة الى إنتاجها من النفط، فإنها تمتلك أكبر مناجم اليورانيوم، حيث تم إكتشافها في الثلاثينيات من القرن الماضي، والتي تم تشييد أول معمل سوفيتي لإستخلاص اليورانيوم، الذي أستخدم كمادة أولية في تصنيع بلوتونيوم القنبلة الذرية .

كما تأتي الأهمية الاقتصادية لمنطقة آسيا الوسطى من أهمية بحر قزوين (الخزر) وثرواته التي أثارت التنافس الدولي على هذه المنطقة، إذ يقدر الخبراء كميات النفط والغاز الموجود في منطقة بحر قزوين بين 50 مليار برميل الى 110 مليار برميل، أما الغاز فتتراوح كميته بين 170 مليار متر مكعب الى 463 مليار متر مكعب^(*) (2).

وعليه، فقد أدرك صانعو القرار في الولايات المتحدة الأمريكية أهمية آسيا الوسطى من الناحيتين الجيو-بوليتيكية والإقتصادية، في إطار دعم إستراتيجيتها العالمية للسيطرة على قطاع النفط والغاز الطبيعي في العالم، وهو ما ترجمته لاحقا في محاولتها ملء الفراغ في المنطقة الذي نتج، عن تفكك الإتحاد السوفيتي السابق.

المبحث الثاني : أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول آسيا الوسطى

لقد شكل تفكك الإتحاد السوفيتي مطلع تسعينات القرن الماضي فرصة - جد مواتية - للولايات المتحدة الأمريكية لم تسنح لها من قبل حينما كان الإتحاد السوفيتي ندا لها في الصراع، للاندفاع بقوة تجاه دول آسيا الوسطى المستقلة حديثا، من أجل خلق وجود أمريكي دائم لها في هذه المنطقة الحيوية نظرا لما تتوافر عليه من موارد وثروات وموقع إستراتيجي متميز.

ويمكن تحديد الأبعاد الرئيسة لهذه السياسة ودوافعها بما يلي:

1. الأبعاد السياسية

لقد كان الإهتمام الأمريكي بمنطقة آسيا الوسطى جزءا من إستراتيجية ملء الفراغ الذي خلفه تفكك الإتحاد السوفيتي مطلع تسعينيات القرن الماضي، فضلا عن سعيها الى تأكيد هيمنتها العالمية بإعتبارها تملك من المقومات والإمكانات ما لم تتوافر عليه الدول الاخرى.

والجدير بالذكر أن الإهتمام - في الوقت الحاضر - المعلن حيال جمهوريات آسيا الوسطى، قد سبقه بعض الأنشطة الإستخباراتية للولايات المتحدة تجاه هذه الجمهوريات، خاصة في مرحلة الوفاق بين الطرفين في فترة السبعينيات من القرن الماضي، فضلا عن إستغلال الولايات المتحدة للأوضاع الداخلية للإتحاد السوفيتي آنذاك بكونها نقاط ضعف للتأثير عليه، وهو ما نجحت في تحقيقه فيما بعد.

أما بعد إسقلال جمهوريات آسيا الوسطى فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال عدة بعثات لجمع المعلومات عن دول المنطقة لغرض تحديد مصالحها هناك، ومن أهم هذه البعثات (بعثة راند) التي شجعت على إقامة علاقات تعاون مع دول المنطقة، والعمل على تحجيم النفوذ الروسي فيها، إضافة الى منع الإنتشار النووي في المنطقة، ثم جاء بعد ذلك تقرير بعثة معهد الولايات المتحدة للسلام، التي زارتها في عام 1992، لتؤكد على ضرورة تطوير قطاع الطاقة في منطقة بحر قزوين، والعمل على فرض رقابة صارمة على الأسلحة النووية في كازاخستان⁽³⁾.

ولقد قامت - بالموازاة مع ذلك - بتطوير علاقاتها الدبلوماسية مع دول آسيا الوسطى، اذ إعترفت في 25 كانون الأول عام 1991 بكل من كازاخستان، وقيرغيزستان، وأوزبكستان، بينما إعترفت بجمهورية تركمانستان في أواسط آذار عام 1992، وقامت بفتح سفارات لها في جميع دول منطقة اوراسيا، اذ أكدت على إستقلال دول آسيا الوسطى، وعلى إنجاز الإصلاحات الداخلية فيها كدعم الديمقراطية والدعوة لإنشاء نظم ديمقراطية قادرة على حماية الأقليات، كبديل للنظام الإستبدادي والشمولي الذي تخلصت منه هذه الشعوب، من أجل خلق أنموذج سياسي ملائم للولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁾.

وقد حاولت بوساطة سياستها أن تحقق هذا الهدف عن طريق تقديم المساعدات الإقتصادية، ففي المدة من عام 1999.1992 مثلا حصلت دول آسيا الوسطى على 1633.77 مليون دولار أمريكي تتعلق بدعم الديمقراطية، أما في عام 2000 فقد حصلت على ما يقارب 106.1 مليون دولار، حيث كان الهدف من هذه المساعدات هو دعم الديمقراطية والإصلاحات الداخلية وحماية حقوق الإنسان⁽⁵⁾.

ولاشك فإن السياسة الأمريكية هذه تُعد في كثير من الأحيان غطاء لإنجاز أهداف غير معلنة، فمن جهة، نجد أنها تدعم وتساند دول آسيا الوسطى في سبيل تطبيق مبادئ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، ومن جهة أخرى، نجدها تغض النظر عن ممارسة حكومات هذه الدول والتي تُعد الكثير منها حكومات إستبدادية، لا تراعي مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبالتالي فإن ظاهر هذه السياسات الأمريكية هو تحويل المنطقة في ظاهرها إلى واحة "ديمقراطية"، وباطنها كان يسعى للهيمنة والسيطرة على قدراتها.

ولقد شكلت أحداث 11 أيلول عام 2001، والحرب الأمريكية على الإرهاب الفرصة السانحة للولايات المتحدة الأمريكية للنفوذ الى منطقة آسيا الوسطى، إذ إختارت أفغانستان لتكون نقطة الارتكاز، وقاعدة أمريكية لعملياتها العسكرية في أوراسيا، في محاولة منها لإحتواء الدول الفاعلة في المنطقة كدول الجوار كالصين وروسيا الاتحادية، وبالأخص عندما أعلن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في عام 2002 عن مبدأ عُرف بـ "مبدأ بوش" والذي أصبح ضمن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، والذي أكد فيه على إستخدام السلطة والقوة الأمريكية لحماية مصالحها والحفاظ على هيمنتها، ونشر المبادئ الأمريكية في العالم⁽⁶⁾.

وتجدر الإشارة الى أن تأثير اللوبي الصهيوني وخاصة منظمة إيباك (Aipac) الصهيونية كان كبيرا على سياستها الولايات، إذ دفعت تلك المنظمة بالولايات المتحدة للنفوذ الى منطقة آسيا الوسطى للقضاء على الحركات الإسلامية المناوئة لإسرائيل في المنطقة، فضلا عن العلاقات الواسعة التي تربط تلك المنظمة مع حكومة أوزبكستان، مما زاد من الضغط الصهيوني على الحكومة الأمريكية والكونغرس لزيادة المساعدات المقدمة لأوزبكستان، من أجل إيجاد حلفاء مهمين لإسرائيل في المنطقة⁽⁷⁾.

2. الأبعاد الإقتصادية

تأتي مصادر الطاقة والثروات الطبيعية في مقدمة أسباب الصراع على المنطقة، إذ تشكل الإحتياجات الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي مغريات مهمة للقوى المتنافسة، ولأسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى أن هيمنتها على مصادر الطاقة في العالم تعد أمرا ضروريا لديمومة هيمنتها العالمية، والتي ستجعلها تتحكم في مسارات الصراعات الدولية وشؤون العالم والقوى المنافسة لها.

لقد قامت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للطاقة -عموما- وللبنترول والغاز-خصوصا- على أربعة مبادئ رئيسية هي:

1- تعدد مصادر النفط والطاقة عموما، فبدلا من الإعتماد بصفة أساسية على بترول الخليج العربي الذي يشكل حوالي ثلثي الإحتياطي العالمي من النفط، أصبح بترول بحر قزوين الذي يُقدر مخزونه بحوالي 200 مليار برميل⁽⁸⁾.

2- تعدد طرق النقل وخطوط الإمداد، فلا يكفي تعدد المصادر بل يجب تعدد المسارات، لتقليل إحتمال تعرضها للمخاطر.

3- الحصول على النفط بأسعار مناسبة (رخيصة)، وهو ما يوفره تعدد المصادر وتعدد الطرق الآمنة.

4- حرمان أعداء الولايات المتحدة الأمريكية من تكنولوجيا النفط، حيث أضاف الكونغرس الأمريكي عام 1997 مبدأ رابعا للإستراتيجية الأمريكية للنفط، وهو حرمان الدول المتمردة على سياستها وعلى رأسها إيران من تطوير صناعاتها النفطية، أو الإستفادة من عمليات نقل الطاقة عبر تحصيل رسوم على الكميات التي تُنقل عبر أراضيها، وهو الأمر الذي دفع بواشنطن الى رفض فكرة مرور خط نقل النفط من بحر قزوين عبر إيران⁽⁹⁾.

ومن هنا جاء الإهتمام الأمريكي -خصوصا- والغربي -عموما- بمفهوم (أمن الطاقة)، والسعي للعثور على مناطق بديلة للخليج العربي لإنتاج الطاقة، والذي بدأ في أواخر التسعينيات من القرن العشرين بحوض بحر قزوين، الذي تشير التقارير الأمريكية الى أن إحتياطه من الطاقة يكفي لعشرات الأعوام القادمة.

وفي هذا الإطار، فقد صرح وزير الدفاع الأمريكي السابق (وليم كوهين) في تقرير قدمه الى الرئيس والكونغرس عام 1997 بقوله: " نحن لا نريد الصراع ندا لنند، بل نريد إمتلاك إمكانات تضمن لنا التفوق الحاسم، إننا نعيش عصر الإمكانات الإستراتيجية، وبدون هذا التفوق ستكون قدرتنا على تحقيق السيادة العالمية موضع شك"⁽¹⁰⁾.

ومما زاد من الإهتمام الأمريكي، إن حاجتها والمجتمعات الغربية للنفط تزداد عاما بعد آخر. ومن المتوقع أن يرتفع حجم الطلب الأمريكي على النفط الى نحو 29،17 مليون برميل يوميا عام 2025، بزيادة سنوية تبلغ 1.7% في المتوسط، ولذا فإنها ستضطر الى تأمين أكثر من ثلثي إحتياجاتها، وتحديدًا 68% منها بحلول عام 2025⁽¹¹⁾.

وعليه، تعد منطقة آسيا الوسطى منطقة حيوية بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية، بسبب ما تملكه من مصادر طاقة مهمة بالنسبة للأسواق العالمية، فضلا عن كونها مصدرا للضغط على الدول الأخرى المنتجة للنفط، ولأسيما دول منظمة أوبك، وعن الهيمنة على القدرات الأفغانية من النفط

والغاز، التي بلغ إحتياطها من النفط 6% من الإحتياطي العالمي، وإلى إحتكامها على 40% من الإحتياطي العالمي للغاز⁽¹²⁾.

ولذلك فإن غزو أفغانستان لم يكن مجرد رد فعل تلقائي على هجمات 11 أيلول 2001، بقدر ما كان غزوا معدا له سلفا، بانتظار ما يبرره نظرا لأهمية المنطقة في الجغرافية السياسية للنفط والغاز. وتدرك الولايات المتحدة إن إختيار خطوط الأنابيب تعد ذات أهمية استراتيجية كبيرة، لأن من يسيطر على هذه الخطوط سوف يسيطر على المنتج، وأن من يحميها سوف يحصل على نفوذ، ليس في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، بل في البيئة السياسية العالمية⁽¹³⁾.

ولم تكتفي الولايات المتحدة بتواجد شركاتها النفطية في المنطقة، وإنما زادت رغبتها في السيطرة على خطوط الأنابيب وطرق تصدير الغاز الطبيعي من المنطقة الى الأسواق العالمية، اذ قامت بتنوع طرق تصديره، فتبنت سياسة إنشاء طرق خطوط متعددة الأطراف، لنقل المواد البترولية من منطقة بحر قزوين الى الأسواق العالمية، عبر عدة دول حول منطقة بحر قزوين، وقد جاءت هذه السياسة بهدف التحكم في سيطرة كل من روسيا وإيران على موارد الطاقة في المنطقة⁽¹⁴⁾.

كما أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية المساعدات المقدمة للعالم الخارجي في تعزيز مكانة أمريكا عالميا، مما دفع إدارة الرئيس باراك أوباما لمضاعفتها، بحيث وصلت الى نحو 50 مليار دولار سنويا منذ عام 2012، وقام بتفعيل برنامج طموح لإعادة تفعيل دبلوماسية مساعداتها الخارجية وتطويرها فنيا ومهنيا وماليا، بما يساعد على جعلها أداة مهمة وفاعلة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية "الذكية"⁽¹⁵⁾، وهو ما جعلها تسعى الى دعم مسألة الإصلاحات الإقتصادية في دول آسيا الوسطى، والتي تم تفعيلها مع عقد إتفاقية في عام 2001 مع صندوق النقد الدولي، وكذلك في آذار 2002 حصلت قيرغيزستان بفضل دعم لها في إجتماع نادي باريس للدول الدائنة بتقليل ديونها من 151 مليون دولار الى 6,5 مليون دولار، كما قدمت الى قيرغيزستان مساعدات اقتصادية، قدرت بنحو 48,2 مليون دولار في عام 2010 مقارنة بنحو 46,53 مليون دولار في عام 2014⁽¹⁶⁾، في حين حصلت تركمانستان على مساعدات وصلت الى 0,9 مليون دولار في نفس العام أيضا⁽¹⁷⁾. كما حصلت طاجكستان على مساعدات في مجال الإصلاحات الإقتصادية وصلت الى 9,4 مليون دولار في عام 2002، ثم ارتفعت الى نحو 51,5 مليون دولار في عام 2010، مقارنة بنحو 35,96 مليون دولار في عام 2014⁽¹⁸⁾، وهي اعلى نسبة من المساعدات تحصل عليها، فضلا عن قيرغيزستان، مقارنة بجمهوريات آسيا الوسطى الأخرى.

ولم تقف هذه السياسة عند حد السعي للسيطرة على موارد المنطقة فحسب، وإنما توجهت إلى بمنع روسيا من الإنفراد بالسيطرة على المجال الجيوبوليتيكي للمنطقة، فضلا عن الصين التي تسعى

للوصول الى مصادر الطاقة في المنطقة وذلك من خلال الهيمنة على ثرواتها، بهدف تحقيق مصلحتها الإقتصادية المتنامية في الحصول على "نفاذية" غير محدودة الى هذه المنطقة.

3. الأبعاد الأمنية

تحتل مسألة الأمن والإستقرار أهمية متزايدة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في جميع المناطق الحيوية، وخاصة في منطقة آسيا الوسطى، نظرا لأهميتها من النواحي السياسية والإقتصادية والأمنية، لأن مصلحتها تتركز حول ضمان عدم تمكين أية قوة منفردة من السيطرة على هذا المجال الجيوبوليتيكي، وفي توفير "النفاذية" المالية والإقتصادية غير المقيدة الى هذه المنطقة أمام المجتمع العالمي⁽¹⁹⁾.

فقد أتاح تفكك الإتحاد السوفيتي للولايات المتحدة فرصة كبيرة للتعرف على الإمكانيات التسليحية التقليدية، وغير التقليدية، للإتحاد السوفيتي، اذ عملت منذ عام 1991 على تحييدها، كما عملت على تجريد روسيا من إمكانية إستعادة مجالها الحيوي التقليدي خارج الأراضي الروسية، لذلك فإن منطقة آسيا الوسطى إكتسبت أهمية مزدوجة بالنسبة لها، أولها: ضمان عدم عودة الدول المستقلة الى مجال النفوذ الروسي، وثانيهما: عدم إرتهاق ثروات هذه المنطقة للهيمنة الروسية.

وقد كان من نتائج هذا الوضع أن ورثت دول آسيا الوسطى كميات كبيرة من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، والتي كانت كافية لإثارة القلق لدى دول العالم، ولاسيما الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي سعت في محاولة منها لإحتواء تلك الدول والى تقديم المساعدات العسكرية لها سواء في مجال دعم القدرات العسكرية لها أو في مجال تفكيك أسلحتها النووية، وفي هذا المجال فقد حصلت كازاخستان على مساعدات مالية، وطرق تدريبية عسكرية أمريكية لتدريب قواتها العسكرية، حيث وصل حجم المساعدات في برامج التدريب العسكرية الى 46,6 مليون دولار بين عامي 1993 و2004، أما في المجالات العسكرية الأخرى فقد حصلت على 19,69 مليون دولار بين عامي 1997 و2004. أما قيرغيزستان ففي مجال برامج التدريب العسكرية فقد وصل حجم المساعدات الأمريكية إلى 4,955 مليون دولار أمريكي للمدة من عام 1997 و2004. كما إن أوزبكستان حصلت وفي نفس المجال على 6,378 مليون دولار وللمدة نفسها، فضلا عن حصولها على مساعدات مالية لتدعيم قواتها العسكرية الدفاعية والأمنية، والتي وصلت الى 62,607 مليون دولار في المدة المحصورة بين عامي 1997 و2004⁽²⁰⁾.

أما فيما يتعلق بمسألة الأسلحة النووية فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد إستقلال هذه الدول الى عدم تسرب تلك الأسلحة، أو تسريب بعض أسرارها الى دول أخرى، لا تريد الولايات المتحدة وصولها اليها، فقد تدفع الحاجة المادية، أو ضعف الرقابة على تلك الأسلحة الدول التي

تمتلكها الى محاولة بيع بعض منها، أو أسرارها النووية، وهو ما يربك الخطط الأمريكية الرامية الى ضبط التسليح والحد من إنتشاره.

وفي هذا الإطار فقد كانت الضغوط الأمريكية على كازاخستان للدخول في مفاوضات مباشرة معها للحيلولة دون تسرب أسلحتها الى خارج المنطقة، حيث تم التوقيع على إتفاق سري لنقل مادة اليورانيوم المخصب من كازاخستان الى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد عُرفت تلك العملية بإسم "عملية الياقوت الأزرق"، والتي حصلت بموجبها الولايات المتحدة على ما مقداره 600 كغم من هذه المادة⁽²¹⁾.

وتكمن الفائدة الأمنية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على الأسلحة الموجودة في كازاخستان، سواء بإرسال خبراءها أو عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهذا نابع من خشيتها من وصول أنظمة إسلامية أو جماعات إسلامية (متطرفة) لهذه الأسلحة، ولذلك عملت على إزالة جميع القواعد والصواريخ العابرة للقارات، التي تُعد من وسائل الإيصال المهمة. وقد نجحت في هذا الجانب، اذ وقعت في كانون الثاني عام 1993 مع كازاخستان على إتفاقية للأمن تم بموجبها تفكيك 104 صاروخ نوع SS-18، وفي نيسان عام 1995 تم إزالة 1040 صاروخا نوع SS-18 أيضا، وتم نقلها الى روسيا، أما في عام 2002 فقد وقعت مع كازاخستان على وثيقة تم بموجبها تدمير آخر ستة صواريخ من هذه الأسلحة⁽²²⁾.

وقد أصبحت القيادة المركزية الأمريكية ومنذ عام 1999 هي المسؤولة عن كل الأنشطة والتخطيطات والعمليات العسكرية في آسيا الوسطى، وأعلنت إن إستراتيجيتها في المنطقة هي التركيز على التبادل العسكري الدولي، وبرامج التدريب بهدف تنمية وجود جيش محترف قادر على التجاوب مع إحتياجات حفظ السلام والإحتياجات الإنسانية في المنطقة⁽²³⁾.

والجدير بالذكر، أن أحداث 11 أيلول عام 2001 قد كان لها تأثيرا كبيرا ليس فقط على الولايات المتحدة، وإنما على دول العالم الأخرى، وكانت منطقة آسيا الوسطى أولى الساحات الدولية التي عانت الصراع والهيمنة والوجود العسكري المباشر، اذ كانت من أوائل الدول التي قدمت المساعدة للولايات المتحدة في حربها ضد "الإرهاب"، مما جعلها جزءا من خريطة القواعد العسكرية لها، وذلك من خلال إنشاء قواعد عسكرية مؤقتة، أو دائمة في تلك الدول.

والملاحظ، إن التحرك الأمريكي تجاه دول آسيا الوسطى، والضغط على حكوماتها لإجبارها على التعاون الأمني معها لضمان أمن الطرفين لا يرتبط أساسا بالعمليات العسكرية في أفغانستان، بقدر إرتباطه بمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية للتغلغل في المنطقة، وتدعيم نفوذها وحضورها الإستراتيجي، ولا شك فإن هذه المحاولات تهدف في جانب منها الى محاولة إضعاف الدول الإقليمية في

المنطقة وتحجيم دورها، والحيلولة دون فرض سيطرتها على دول آسيا الوسطى، إذ إن دول الجوار لها مصالح هي الأخرى تسعى وراء تحقيقها. فروسيا إعتمدت على ركيزتين أساسيتين في تعاملها مع هذه دول تتمثل الأولى في تجريد الدول المستقلة عن روسيا من الإستقلال الإقتصادي، وأما الثانية فتعمل على عدم السماح لها بتكوين جيش خاص بها، مستقبلا عن الجيش المركزي في موسكو⁽²⁴⁾، كما ذهبت السياسة الخارجية الروسية للنظر الى كامل مجال الإتحاد السوفيتي بكونه مصلحة جيوبوليتكية خاصة بالكرملين، ينبغي أن يستبعد عنها النفوذ الخارجي السياسي وحتى الإقتصادي⁽²⁵⁾، وهو ما دفع بوزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف) الى القول " أنه مع تراجع التهديدات الإرهابية، فإنه من العدالة العودة الى ما كان عليه الوضع قبل عام 2001، إذ لم يكن لأمريكا قواعد عسكرية في آسيا الوسطى"⁽²⁶⁾.

أما الصين فإن مصالحها في المنطقة هي أمنية أولا وإقتصادية بالدرجة الثانية، كما إن التواجد العسكري الأمريكي وعلى بُعد 90 ميل من الأراضي الصينية أضاف لها مخاوف أمنية جديدة، وهو ما رفضته بكين على حد قول الرئيس الصيني السابق (جيانغ زيمين) " إن سياسة بكين هي بالضد من استراتيجية إستخدام القوة والوجود العسكري في آسيا الوسطى"⁽²⁷⁾، فضلا عن إدراكها إن مصالحها الإقتصادية هي بالإفادة من هذه الدول كمصادر للطاقة، بما تمتلكه من نفط وغاز ومواد أخرى، مما قد يهيء مجالا للإستثمارات الصينية والنفوذ الى أسواق دول آسيا الوسطى.

وفيما يتعلق بإيران فقد وجدت في إستقلال جمهوريات آسيا الوسطى فرصة لها للخروج من طوق الحصار المفروض عليها، كما سعت من جانبها للإفادة من العوامل التاريخية والثقافية التي تربطها بدولها، سعت الى كسر طوق الحصار المفروض عليها في ظل السياسة الأمريكية الساعية لعزلها، والسعي لتعويض دورها في الخليج العربي بدور في آسيا الوسطى، في ظل الضغوط الأمريكية عليها في منطقة الخليج⁽²⁸⁾. لاسيما وأن أحداث 11 أيلول 2001 وما تبعها من وجود أمريكي في المنطقة، أدى الى تزايد مخاوفها الناتجة عن تمركز قوات عسكرية أمريكية تحت مسمى "مكافحة الإرهاب" في دول آسيا الوسطى، مما جعل الأمن القومي الإيراني في خطر حقيقي، خصوصاً عندما تزامن هذا الوجود العسكري مع وضع إيران على لائحة دول محور الشر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

كما سعت تركيا من جانبها للوصول الى النفط والغاز في آسيا الوسطى، فضلا عن الإستثمارات في المنطقة، إذ إعتمدت في سبيل الوصول الى ذلك على الروابط اللغوية والعرقية مع الشعوب التركية في المنطقة، كما دعت دول آسيا الوسطى الى الإقتداء بالأنموذج العلماني التركي كأساس للتطور السياسي والإقتصادي في منطقة آسيا الوسطى⁽²⁹⁾، وقد حظيت تركيا بدعم الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، رغبة منها في مقاومة الأنموذج الإيراني بالتوجه نحو الأنموذج العلماني

لتركيا، ولمواجهة المشروع الإسلامي المتنامي الذي تحمله الحركات الإسلامية في المنطقة، وعلى الرغم من أن سياستها كانت ذات دوافع إقتصادية، إلا أن الدوافع الأمنية قد أصبحت في مقدمة أولويات إستراتيجياتها، وذلك بهدف الحد من نفوذ القوى الإقليمية الأخرى، وتحجيم دورها في المنطقة، والحيلولة دون خضوع هذه الدول لضغوطها، إضافة الى عدم تمكين المنظمات التي تصفها الولايات المتحدة الأمريكية بالإرهابية من التواجد فيها، والعمل على عدم حصولها على أسلحة متطورة، يمكن إستعمالها ضد المصالح الأمريكية مستقبلا.

المبحث الثالث : مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول آسيا الوسطى

إن تحديد الدور المستقبلي لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول آسيا الوسطى يدفع الى ترجيح خيارين أساسيين في كيفية تعاملها مع دول المنطقة أولهما: يتمثل بخيار الهيمنة الأمريكية على المنطقة، أما الخيار الثاني: فيتمثل بالمشاركة والتعاون مع القوى الإقليمية والدولية الأخرى.

إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على الوضع الراهن (القطبية الإحادية) الذي تتصدره، والحيلولة دون تحول هذا النظام الى نظام التعددية القطبية، يدفع بها الى إستمرار سياسة الهيمنة على كافة مناطق العالم الحيوية، ومنها منطقة آسيا الوسطى، ويأتي التحرك الأمريكي تجاه هذه المنطقة كجزء من إستراتيجيتها الرامية الى بقاءها قوة مهيمنة من خلال إحتواء كل من روسيا والصين، فضلا عن الحصول على الفائدة الإقتصادية (النفط والغاز)، والتي تعد من عوامل ديمومة ونجاح هيمنتها على العالم.

وقد وصف ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في عام 1998 حين كان رئيسا لشركة هالبرتون البترولية أهمية منطقة بحر قزوين بقوله " إن منطقة بحر قزوين منطقة بترولية واعدة، وتنمو بسرعة كبيرة للتحول لمنطقة إستراتيجية لها أهمية كبرى للولايات المتحدة وللغرب، بصفة عامة، لأن الغاز والبترول فيها لا يخضعان لسيطرة كارتل أوبك"⁽³⁰⁾.

ومن المنظور أن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة آسيا الوسطى ستظل مرتبطة بإستمرار تفوقها على الصعيد العالمي، إستنادا الى معطيات القوة العسكرية والإقتصادية التي تمتلكها، وهو ما يؤكده هنري كيسنجر بقوله " تتمتع الولايات المتحدة في الألفية الجديدة بتفوق لم تضاهيه حتى أعظم الأمبراطوريات في الماضي، فمن صناعة الأسلحة الى تنظيم العمل، ومن العلوم الى التكنولوجيا، ومن التعليم العالي الى الثقافة الشعبية، وهي تمارس سيطرة لا مثيل لها في كل أنحاء العالم"⁽³¹⁾.

ومما يعزز من الهيمنة الأمريكية على منطقة آسيا الوسطى هو أن جميع دولها تنظر الى الوجود الأمريكي بكونه ضروريا لبقائها، فمن جهة وجدت في الوجود العسكري الأمريكي فوق أراضيها ملاذاً آمناً وإبتعاداً عن الهيمنة الروسية التقليدية، والتي حاولت متابعة دورها وتحكمها في هذه الدول حتى

بعد وإستقلالها عنه بأشكال أخرى، ومن جهة ثانية فقد شكل التواجد الأمريكي فرصة لتلك الحكومات والخارجة لتوها من عباءة الإتحاد السوفيتي في أن تأخذ غطاءا أمريكيا (دوليا) في قمع معارضتها، ولا سيما ذوي الطابع الديني الإسلامي، خصوصا في أوزبكستان، التي كانت من أولى هذه دول التي سارعت عقب أحداث أيلول 2001 الى فتح أجوائها للمقاتلات الأمريكية⁽³²⁾، بالإضافة إلى أن الفائدة التي تجنيها بقية الدول من تواجد القواعد العسكرية الأمريكية فوق أراضيها، وتكفي الإشارة - على سبيل المثال - الى أن القواعد الأمريكية تضيف يوميا 156 ألف دولار لإقتصاد فيرغيزستان، وهو ما يشكل حوالي 5% من إجمالي دخلها القومي⁽³³⁾.

ويبدو، أن العلاقات السياسية والإقتصادية والعسكرية غير المتكافئة بين الطرفين قد ساهمت هي الأخرى في إستمرار هيمنة الولايات المتحدة على هذه الدول، وهو ما سوف تحافظ عليه، مع تواجدها العسكري المتزايد، والذي عبر عنه وزير السابق (كولن باول) في كانون الثاني عام 2002، بقوله: "سوف يكون لأمريكا مصالح متميزة ووجود في آسيا الوسطى... نحن لم نحلم به في السابق"⁽³⁴⁾.

ويعد سعي الولايات المتحدة الأمريكية للنفاذ الى منطقة عبر مسألة تطوير الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وخلق إقتصاد السوق الحرة، محاولة مهمة لصبغ المنطقة بالأنموذج الأمريكي، سياسيا وإقتصاديا وأمنيا، ودمجها بالكامل ضمن الأطر السياسية والإقتصادية، وبالتالي الانسلاخ الفكري لأمريكا، وهو ما يمهد لقيادتها ووضعها في قاطرة التبعية للهيمنة الأمريكية.

إلا إن إستمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على آسيا الوسطى ليس أمرا مطلقا بسبب المحددات الداخلية، فضلا عن الدولية التي تحول دون إستمرار تلك الهيمنة، فمن جهة، نجد أن الإقتصاد الأمريكي أخذ يعاني في الفترة الأخيرة من مشاكل متزايدة، يأتي في مقدمتها الإرتفاع الهائل للدين العام (أكثر من 500 مليار دولار في نهاية عام 2004)، وتزايد العجز التجاري لغير صالح الولايات المتحدة، حيث بلغ هذا العجز 617,7 مليار دولار في عام 2004، وهو رقم قياسي يزيد من مؤشراتته الخطرة إن أكثر من ربعه هو مع دولة واحدة هي الصين، حيث بلغ العجز في التبادل التجاري معها في عام 2004 حوالي 162 مليار دولار، وهو أيضا رقم قياسي لعجز أمريكي مع دولة واحدة في مجمل تاريخ أمريكا³⁵، وهذا لا يعني أنها مهددة بالإبهار الإقتصادي، وإنما يشير الى إن قوتها الإقتصادية مرشحة للتراجع، مع تنامي قوى وكتل إقتصادية أخرى في أنحاء العالم، ودورها في رسم وتحديد معالم وقواعد النظام الإقتصادي العالمي، وهو ما ينعكس سلبا على أداء دورها باعتبارها القوى العظمى الوحيدة، فضلا عن إستمرار هيمنتها على العديد من مناطق العالم.

و من ناحية أخرى فإن التواجد العسكري الأمريكي في دول آسيا الوسطى لن يبقى موضع ترحيب، سواء من قبل دولها أو الدول الإقليمية الأخرى، فقد أعلنت منظمة شنغهاي للتعاون في مؤتمر القمة الذي عُقد في الخامس من حزيران عام 2005 في كازاخستان مطالبتها الولايات المتحدة

بوضع جدول زمني لإغلاق قواعد العسكـرية في آسيا الوسطى، وبررت هذه الدول طلبها بإعلان إنها تعد الحرب ضد الإرهاب في أفغانستان قد إنتهت، ولم يعد للقواعد العسكرية الأمريكية ما يبررها⁽³⁶⁾، كما أعلنت أوزبكستان إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى الى بقاء دائم لقواتها في قواعدها في آسيا الوسطى، لخدمة أهدافها الجيوبوليتكية في بسط الهيمنة على المنطقة، وطالبتها بإنهاء وجودها في أوزبكستان، وهو ما دفع الولايات المتحدة الى إتهام حكومة أوزبكستان بالفساد وإنتهاك حقوق الإنسان، والتهديد بقطع المساعدات الإقتصادية عنها، وإن قواتها ستبقى، ما دامت لها حاجة لمكافحة الإرهاب، وتوفير الإستقرار في أفغانستان⁽³⁷⁾.

وبالمحصلة، فإن السياسة الأمريكية تجاه دول آسيا الوسطى سوف تستمر بإتجاه الهيمنة على المنطقة مع عدم إبعاد القوى الإقليمية والدولية الأخرى من المشاركة في تعزيز الإستقرار في المنطقة ككل ولاسيما روسيا والصين.

وتُعد روسيا شريك مهم في مستقبل السياسة الأمريكية ليس في منطقة آسيا الوسطى، بل في العالم، على الرغم من أنها تلقت وبحذر القفزة العسكرية الأمريكية، التي تلت هجمات 11 أيلول عام 2001 نحو جمهوريات آسيا الوسطى (أوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان)، وهي بهذا لم تدعن فقط لدور أمني أمريكي في المناطق الحيوية لروسيا، بل إنها إعترفت بهذا الدور، من خلال الإعلان المشترك بشأن العلاقة الإستراتيجية الجديدة، التي أعلن عنها الرئيس (جورج دبليو بوش وفلاديمير بوتين) في 24 أيار 2002، اذ جاء فيه "إننا نقر بمصلحتنا المشتركة في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، في تعزيز الإستقرار والسيادة والسلامة الإقليمية، لكافة دول هذه المنطقة"⁽³⁸⁾.

أما الصين فلها تأثير على الإستراتيجية الأمريكية، رغم إن البعض يقللون من ذلك، إلا إن لها دور كبير في إستقرار الأوضاع من عدمها في منطقة آسيا الوسطى ومنطقة آسيا الباسفيك، كما لا يمكن لها خلال المستقبل المتوسط أن تتجاهل قوة الصين العسكرية والإقتصادية، والذي يبلغ حجم إقتصادها خمسة أضعاف حجم الإقتصاد الروسي، وعدد سكانها تسعة أضعاف عدد سكان روسيا⁽³⁹⁾.

نستنتج مما تقدم إن قبول الولايات المتحدة الأمريكية مشاركة القوى الدولية والإقليمية الأخرى في المنطقة سوف يقلل من الأعباء المترتبة على القيام بدور الدولة المهيمنة، عن طريق مشاركة الآخرين، وهو ما يدفع بها نحو إتباع سياسة توافقية بين المتطلبات الإستراتيجية الأمريكية، ومبدأ الشراكة مع الآخرين وخصوصا روسيا والصين، وهو الخيار المرجح مستقبلا.

الخاتمة :

لم تحظى منطقة آسيا الوسطى خلال حقبة الحرب الباردة والصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقا) باهتمام كبير من قبل القادة الأمريكيين، ولم يكن هناك أي توجه معلن لهم تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، نظرا لكونها كانت تشكل جزءا مهما من أراضي الاتحاد السوفيتي، وبالتالي لم تكن عندهم سياسة واضحة تجاه هذه الجمهوريات لأنها كانت تعتبرها عدوا لها في ذلك الصراع.

أما بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي وإنهاء الحرب الباردة فقد حظيت دول آسيا الوسطى المستقلة حديثا باهتمام متزايد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب المكانة المتميزة التي تتمتع بها على المستويين الإقليمي والدولي، نظرا لموقعها الجغرافي وإمتلاكها كميات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، مما جعلها محورا مهما من محاور الصراع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية.

وقد شكلت أحداث 11 أيلول عام 2001 الفرصة السانحة للمحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعلنوا الحرب على الإرهاب، والتي بدأت بأفغانستان وما تبعها من إنتشار قواعد عسكرية دائمة ومؤقتة في دول آسيا الوسطى، الأمر الذي أتاح للولايات المتحدة الفرصة لوضع قدمها -لأول مرة- في المجال الحيوي لدولتين كبيرين هما روسيا والصين، فضلا عن قربها من مصادر الطاقة المهمة (النفط والغاز).

وقد اندفعت الولايات المتحدة الأمريكية في هيمنتها على دول آسيا الوسطى، بسبب دوافع وأبعاد سياسية، تتمثل بنشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وإحداث تحول في إقتصاديات هذه الدول، وتوجيهها نحو إقتصاد السوق الحرة، إضافة إلى الدوافع الإقتصادية، والتي تتمثل بالهيمنة على الإحتياطي الهائل الذي تتمتع به هذه المنطقة، سواء من حيث النفط أو الغاز الطبيعي، والحيلولة دون تحكم الدول الأخرى وخصوصا روسيا والصين، بمصادر الطاقة المهمة الموجودة في المنطقة، أما الدوافع الأمنية فقد شكلت دافعا كبيرا للولايات المتحدة الأمريكية للتواجد العسكري المباشر في المنطقة للحيلولة دون خضوع تلك الدول لهيمنة إحدى الدول الإقليمية، والعمل على عدم تسريب الأسلحة التي أصبحت تملكها أو بيعها الى دول أو منظمات تصفها الولايات المتحدة بالإرهابية.

ويبدو أن إستمرار الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة على دول آسيا الوسطى سيتطلب منها الكثير من الإمكانيات والمستلزمات التي لا تستطيع أن توفرها بمفردها، بسبب المشاكل التي يعاني منها إقتصادها، مما يدفع بها الى إعطاء دور أكبر للقوى الإقليمية والدولية الأخرى وخاصة روسيا والصين، نظرا لدورهما في حفظ الأمن والإستقرار في عموم المنطقة، وبالتالي فإن تبنيها لمبدأ يقوم على التوافق بين متطلبات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى، والعمل على إشراك الدول الأخرى ذات الجوار الإقليمي في شؤون المنطقة، يعد هو الخيار المرجح مستقبلا.

الهوامش :

- ¹ انظر: شعبان عبد الرحمن، آسيا الوسطى ... أطماع عمرها خمسة قرون!، على الموقع: <http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/09/article14.shtm1>
- ^(٢) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :
 - 1.The Military Balance 2010, The International Institute for Strategic Studies , 03 Feb 2010, p364.
 - 2.The Military Balance 2011, The International Institute for Strategic Studies, 07 Mar 2011, p248.
 - 3.The Military Balance 2012, The International Institute for Strategic Studies , 07 Mar 2012, p255.
 4. The United Nations Development programme, Human development Report, New York, 2014, p.p. 215-216.
 5. The United Nations Development programme, Human development Report, New York, 2015, p.p. 234 -236.
- ^(٣) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- محمد عتريس، معجم بلدان العالم، الطبعة الاولى، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2002، ص ص 17. 335.330.289.211.

- The United Nations Development programme, Human development Report, New York, 2014, pp.195-196.

* حيث تقع جمهورية كازاخستان في تركستان الغربية أما القسم الجنوبي منها فيقع ضمن حدود آسيا الوسطى، تحدها من الشمال والشمال الغربي والشمال الشرقي جمهورية روسيا الاتحادية. ومن الجنوب تحدها تركمانستان وأوزبكستان وقيرغيزستان، ومن الشرق جمهورية الصين الشعبية، وتبلغ مساحتها الكلية 2,717,300 كم²، ويبلغ طول حدودها 12012 كم، فمع الصين تشترك بحدود طولها 1533 كم ومع قيرغيزستان بـ 1051 كم، ومع روسيا بـ 6846 كم، ومع تركمانستان بـ 379 كم، ومع أوزبكستان بـ 2203 كم، وتطل على بحر (الخرز) قزوين بمسافة قدرها 1894 كم.

أنظر : محمد ياس خضير، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، 2005، ص 6.

فجمهورية تركمانستان تحدها من الشمال كازاخستان، ومن الشمال الشرقي أوزبكستان ومن الجنوب الشرقي أفغانستان، ومن الجنوب إيران، ومن الغرب بحر قزوين، وتبلغ مساحتها الإجمالية 4,88,100 كم²، وطول حدودها 3736 كم. أما جمهورية أوزبكستان فتقع على سفوح جبال "تيان شان" القسم الجبلي الواقع في أطراف وادي فرغانة، وتحدها من الشمال والشمال الشرقي كازاخستان، ومن الجنوب تركمانستان، ومن الشرق قيرغيزستان وطاجيكستان، وتبلغ مساحتها 447,400 كم²، ويبلغ طول حدودها 6221 كم. في حين تقع جمهورية قيرغيزستان في الجزء الشرقي من آسيا الوسطى، وتحدها من الشمال كازاخستان، ومن الجنوب الغربي طاجيكستان، ومن الشرق والجنوب الشرقي الصين، وتبلغ مساحتها الكلية 198,500 كم²، أما طول حدودها فتبلغ 3878 كم. أما جمهورية طاجيكستان فتقع في الطرف الأقصى من جنوب وشرق آسيا الوسطى، ويحدها من الشرق إقليم تركستان الشرقية ومن الشمال قيرغيزستان وأوزبكستان ومن الجنوب أفغانستان، وتبلغ مساحتها الكلية 143,100 كم²، وطول حدودها يبلغ 3651 كم.

ينظر كل من : محمد عتريس، معجم بلدان العالم، الطبعة الاولى، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2002، ص ص 17 و 211 و 289.

علاء فاروق، عواصم جمهوريات آسيا الوسطى، على الموقع التالي: www.asiaalwsta.com/cityDetails.asp?cityId=12484
- ^(٤) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :

The Military Balance 2010, The International Institute for Strategic Studies , 03 Feb 2010, p364, p365, p371, p372, p373.

* كما تشير تقارير اخرى الى أن الإحتياطي المؤكد من النفط في دول حوض بحر قزوين يتراوح ما بين 17 - 33 مليون برميل، وان إنتاج هذه المنطقة وصل في عام 2002 الى ما يقارب 1.6 مليون برميل يوميا، في حين وصل الانتاج عام 2010 الى نحو 4.793 مليون برميل يوميا
- ² محمد ياس خضير، مصدر سبق ذكره، ص 41.
- ³ د. إيمان محمود إبراهيم، يد أمريكا تحتضن الغاز الطبيعي في بحر قزوين، على الموقع التالي في الإنترنت: www.annabaa.org/nabanews/50/119/htm
- ⁴ محمد ياس خضير، مصدر سبق ذكره، ص 134.
- ⁵ نقلا عن: المصدر السابق، ص 135.
- ⁶ انظر: برادلي أ. تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: د. عماد فوزي شعبي، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004، ص ص 33.32.
- ⁷ محمد ياس خضير، مصدر سبق ذكره، ص ص 173.172.
- ⁸ ينظر: عين النسر الأمريكي على 200 مليار برميل نفط، على الموقع التالي في الإنترنت: www.islamonline.net/arabic/economics/2001/09/article14.shtm1
- ⁹ ينظر: المصالح الأمريكية في آسيا الوسطى، على الموقع التالي في الإنترنت: www.islammemo.cc/xfile/one_asp?IDnews=96

- ¹⁰ نقلا عن: غينادي زيفانوف، العولمة والعلاقات الدولية، ترجمة: عدنان جاموس، الطبعة الأولى، دمشق، مكتبة ميسلون، 2002، ص 4847.
- ¹¹ خليل العناني، اللوبي النفطي الأمريكي: النفوذ وآليات التأثير، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006، ص 46.
- ¹² عمرو كمال حموده، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006، ص 50.
- ¹³ محمد ياس خضير، مصدر سبق ذكره، ص 45.
- ¹⁴ د. إيمان محمود إبراهيم، مصدر سبق ذكره.
- ¹⁵ بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون - مركز الجزيرة للدراسات، بيروت - الدوحة، 2010، ص 69.
- ¹⁶ Foreign Assistance By Country Office V1.1, Filter Information by fiscal year 2015. Available from: www.foreignassistance.gov/web/countryintro.aspx
- ¹⁷ 33 U.S.dpartment of state, U.S.Assistance to Kyrgyzstan_ fiscal year, office of spokesman 2002, Washington, DC: December 6, 2002, Available from: <http://www.state.gov>
- ¹⁸ Foreign Assistance By Country Office, op.cit,
- ¹⁹ زيفنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، الطبعة الأولى، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص 186185.
- ²⁰ Central For Defense Information, Arms Trad, Uzbekistan, December 11, 2003, Available from: www.cdi.org/program/indexcfm?programid=23
- ²¹ ينظر: مجلة قضايا دولية، إسلام آباد، العدد 262، كانون الثاني 1995، ص 23.
- ²² محمد ياس خضير، مصدر سبق ذكره، ص 32.
- ²³ عبير ياسين، إنعكاسات الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى على إيران السياسية والإستراتيجية، على الموقع التالي في الإنترنت: <http://www.albainan.net/index.aspx?function=Itemfid=1524&lang>
- ²⁴ Zbigniew Brezinski, the premature partnership America and Russia, Foreign Affairs, vol.73, no.2, March/April 1994, p.73.
- ²⁵ زيفنيو بريجنسكي، مصدر سبق ذكره، ص 172171.
- ²⁶ نقلا عن: موسكو تدعو لإغلاق القواعد الأمريكية في آسيا الوسطى، على الموقع التالي في الإنترنت: <http://www.islam today.net/albasheer/show.news-content.cfm?id=47736>
- ²⁷ نقلا عن: محمد ياس خضير، مصدر سبق ذكره، ص 120.
- ²⁸ المصدر نفسه، ص 76.
- ²⁹ زيفنيو بريجنسكي، مصدر سبق ذكره، ص 172.
- ³⁰ نقلا عن: عمرو كمال حموده، مصدر سبق ذكره، ص 51-52.
- ³¹ هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية ؟ : نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمرايوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، 2002، ص 7.
- ³² الحرب في أفغانستان وإنعكاساتها على آسيا الوسطى، على الموقع التالي في الإنترنت: <http://www.qudsway.com/links/majallah-islam/number-83183-8.htm>
- ³³ عبد الله صالح، القواعد الأمريكية وصراع المصالح في آسيا الوسطى، على الموقع التالي في الإنترنت: <http://www.alasr.ws/index.cfm?Method=hom.com&Content ID=6889>
- ³⁴ نقلا عن: زيفنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمرايوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، 2004، ص 87.
- ³⁵ ينظر: مؤشرات التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والصين: على الموقع التالي في الإنترنت: www.almassar.com/news/news40.htm1
- ³⁶ خالد الفيشاوي، بعد الفشل الأمريكي في العراق .. روسيا والصين يطالبان بطرد القواعد العسكرية الأمريكية من وسط آسيا، على الموقع التالي في الإنترنت: www.kefaya.org/05znet/050808 feesh.htm
- تأسست منظمة شنغهاي لترسيخ التعاون الأمني في مجال مكافحة الإرهاب بين دول المنطقة في حزيران عام 2001، وتضم كل من (الصين، روسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، وأوزبكستان)
- ³⁷ حسام سويلم، مصدر سبق ذكره، ص 85.
- ³⁸ نقلا عن: زيفنيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، مصدر سبق ذكره، ص 117.
- ³⁹ المصدر نفسه، ص 117-118.